الأمم المتحدة S/2023/274

مجلس الأمن

Distr.: General
14 April 2023
Arabic
Original: English

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2645 (2022)، الذي قرر المجلس به أن يمدد حتى 15 تموز/يوليه 2023 ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وفقا للقرار 2476 (2019) المنشئ للمكتب، وأن يعدل متطلبات الإبلاغ من 120 إلى 90 يوما. ويتضمن التقرير التطورات الهامة التي طرأت منذ صدور تقريري السابق (S/2023/41) ويقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية المكتب.

ثانيا - المسائل السياسية والحوكمة الرشيدة

2 - أُحرز تقدم في تنفيذ الاتفاق المعروف باسم توافق الآراء الوطني من أجل تحقيق انتقال شامل وإجراء انتخابات شفافة، الموقّع في 21 كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر S/2023/41). وشكّل تنصيب المجلس الانتقالي الأعلى وتعيين أعضاء محكمة النقض خطوتين هامتين على طريق استعادة المؤسسات الديمقراطية في البلد. ومع ذلك ظل تزايد نفوذ العصابات المسلحة على الأمن في صدارة النقاش الوطني.

3 - ووفقا لأمر تنفيذي صدر في 17 كانون الثاني/يناير في الجريدة الرسمية، *Le Moniteur*، فيما يلي أسماء الأعضاء الثلاثة في المجلس الانتقالي الأعلى وهم: لوران سان سير، الذي اختاره ممثلو القطاع الاقتصادي؛ وكاليكست فلوريدور، الذي اختاره ممثلو القطاع الاجتماعي؛ وميرلاند مانيغات، التي اختارها ممثلو القطاع السياسي. والسيد سانت سير هو رئيس غرفة التجارة والصناعة في المقاطعة الغربية، في حين أن السيد فلوريدور هو رئيس الاتحاد البروتستانتي الهايتي. أما السيدة مانيغات فهي خبيرة دستورية وسيدة أولى سابقة وكانت مرشحة رئاسية في عام 2010-. وأنشئ المجلس الانتقالي الأعلى ليعمل بالاشتراك مع الحكومة لتنفيذ اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر، وتولى أعضاؤه الثلاثة مناصبهم في 7 شباط/فبراير.

4 - وخلال حفل التنصيب، أشارت السيدة مانيغات، التي ستتولى رئاسة المجلس، إلى أن الأولوية هي التوصل إلى توافق أوسع في الآراء بشأن وسائل تهيئة الظروف الأمنية والسياسية اللازمة لإجراء الانتخابات.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ودعت جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن فيهم أولئك الذين لم يوقّعوا على اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر، إلى المشاركة البناءة في حوار وطني شامل حول الأمن والإصلاح الدستوري والانتخابات. وبموازاة ذلك، شددت على الحاجة الملحة إلى تقديم مساعدة دولية قوية إلى الشرطة الوطنية للمساعدة على استعادة السلام والأمن في هايتي.

5 - ورحب عدد من الموقّعين على اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر وجماعات القطاع الخاص ومنصات المجتمع المدني بإنشاء المجلس الانتقالي الأعلى كخطوة أولى رئيسية نحو استعادة المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا. وكان أصحاب مصلحة آخرون أكثر حذرا، وأشاروا إلى أنه يتعين على المجلس أن يُظهر نتائج ملموسة ضمن إطار زمني محدد. وفي 30 كانون الثاني/يناير، أصدر مكتب متابعة اتفاق مونتانا ومجموعة من ثماني منظمات سياسية، من بينها حزب هايتيان تيت كالي، الحزب الحاكم السابق، وجماهة بيتيت ديسالين المعارضة، بيانا أعربوا فيه عن عدم موافقتهم على العملية، داعين إلى رحيل رئيس الوزراء أرييل هنري وإجراء مفاوضات جديدة للتوصل إلى اتفاق أكثر شمولا.

6 - وعقب مناقشات جرت في 8 شباط/فبراير، أعلن مجلس الوزراء أن المجلس الانتقالي الأعلى سيعقد منتدى بشأن الأمن الوطني يضم ممثلين من جميع القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك الأطراف غير الموقّعة على اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر، من أجل التوصل إلى توافق أوسع في الآراء بشأن التدابير اللازمة لمعالجة انعدام الأمن. وفي رسالة مؤرخة 15 شباط/فبراير موجهة إلى لجنة التيسير المستقلة، طلب المجلس الانتقالي الأعلى مساعدة فنية، منها إنشاء أمانة.

7 - وفي 17 شباط/فبراير، أعلنت مجموعة من الموقّعين على اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر، منها مجموعة من الموقعين السابقين على اتفاق مونتانا والائتلاف السياسي المعروف باسم "التسوية التاريخية"، عن إنشاء لجنة رصد من أجل الدعوة إلى التنفيذ السريع لاتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر، وأطلقت من جديد جهودا لزيادة توسيع نطاق توافق الآراء. وفي 28 شباط/فبراير، أصدر ممثلو الحزب السياسي فانمي لافالاس بيانا اقترحوا فيه ضرورة أن يكون الأمن الوطني نقطة الانطلاق في الحوار الرامي إلى توسيع نطاق توافق الآراء.

8 - وفي 18 شباط/فبراير، شرعت لجنة التيسير المستقلة في إجراء مشاورات مع المجلس الانتقالي الأعلى، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ومنظمة الدول الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تقييم الموارد التقنية والمالية اللازمة لإنشاء أمانة للمجلس الانتقالي الأعلى. وسيستلزم هذا الدعم قيام خبراء في التمويل بتنظيم مشاورات لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الأمن، وعقد اجتماع مائدة مستديرة لتوسيع نطاق توافق الآراء بشأن اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر. ويتولى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين بشأن السبل الممكنة لتقديم هذا الدعم.

9 - ورحب العديد من الشركاء الدوليين بإنشاء المجلس الانتقالي الأعلى باعتباره خطوة حاسمة في طريق استعادة النظام الديمقراطي وتحسين الأمن. وفي 10 شباط/فبراير، اتخذ المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية قرارا شجع فيه على تنفيذ اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر، ودعا المجلس الانتقالي الأعلى إلى تنسيق حوار سياسي يهدف إلى توسيع نطاق توافق الآراء، وضمان أن يكون الاتفاق شاملا للجميع قدر الإمكان. وفي الاجتماع العادي الرابع والأربعين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، أقر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية بالاتفاق بوصفه خطوة إيجابية إلى الأمام، وشددوا في الوقت نفسه على ضرورة

أن يكون الاتفاق أكثر شمولا. وأعربوا أيضا عن التزامهم ببناء شراكات دولية لدعم عودة البلد إلى السلام والاستقرار كمقدمة ضرورية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية.

10 - ونظرا إلى الفراغ الدستوري الحالي وعدم اكتمال النصاب القانوني الذي يحول دون أداء محكمة النقض لعملها، تُوجت المشاورات بين الحكومة والمجلس الانتقالي الأعلى والمجلس الأعلى للقضاء بتعيين ثمانية قضاة في 26 شباط/فبراير لملء الشواغر ذات الأهمية البالغة. وأدى القضاة الجدد، ومنهم ثلاث قاضيات، اليمين الدستورية خلال احتفال أقيم في بورت أو برنس في 7 آذار/مارس. وفي حين رحبت ثلاث رابطات للقضاة وجهات قضائية معنية أخرى بتعيين القضاة كتدبير ضروري لتيسير إقامة العدل، أثار القرار بعض الانتقادات. وأكدت عدة شخصيات سياسية أن الإجراء الخاص المعتمد لتعيين القضاة ينتهك المادة 175 من الدستور المعدل لعام 1987، والتي تمنح الرئيس سلطة تعيين قضاة في المحكمة من قائمة تضم ثلاثة مرشحين لكل مقعد، تُقدم من مجلس الشيوخ.

11 - ولم يتم بعد تعيين أعضاء المجالس الانتخابية الجدد على النحو المطلوب في اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر. وفي الوقت نفسه، واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم بناء قدرات أمانة المجلس الانتخابي المؤقت. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت مناقشات بشأن استراتيجيات منع العنف الانتخابي بين ممثلي المؤسسات الانتخابية والمحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات الدينية ووسائط الإعلام والقطاع الثقافي، في المقاطعة الجنوبية الشرقية والمقاطعة الوسطى ومقاطعة أرتيبونيت. وأمرت وزارة المالية بدفع ما قيمته عدة أشهر من متأخرات المرتبات لموظفي الانتخابات، مما أتاح استئناف الأنشطة الانتخابية الأساسية، ومنها تحديث قاعدة بيانات الناخبين. وفي الوقت نفسه، أبلغ مكتب تحديد الهوية الوطنية عن زيادة كبيرة في حالات تسجيل مواطنين جدد منذ أوائل كانون الثاني/يناير، حيث وصلت إلى 000 2 تسجيل في اليوم، وحتى 6 نيسان/أبريل، بلغ عدد المسجلين حوالي 5.356 مليون شخص في سن الاقتراع، منهم 2.788 مليون امرأة .

12 - وفي أوائل شباط/فبراير، قدمت إحدى منظمات المجتمع المدني واسمها مجموعة التشخيص والتنمية، إحدى جماعات القطاع الخاص واسمها التحالف من أجل إدارة المخطر واستمرارية الأنشطة، نتائج استقصاء للآراء عن الحالة الأمنية استنادا إلى مقابلات أجريت مع أكثر من 300 1 شخص (45 في المائة منهم من النساء). ووفقا للنتائج، أعرب 79 في المائة من المجيبين عن تفضيلهم لأن يتم تقديم المساعدة في شكل قوة مسلحة دولية لمساعدة الشرطة الوطنية. وعلاوة على ذلك، فضّل أيضا 80 في المائة من المجيبين تعبئة الجيش الوطني كخيار لدعم الشرطة في مكافحة العصابات.

13 - وواصلت القيادة السياسية في البلد الدعوة إلى النشر الفوري لقوة مسلحة دولية متخصصة. وأكد رئيس الوزراء ووزير الخارجية والشؤون الدينية دعوتهما إلى كل من المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية المعقود في 18 كانون الثاني/يناير، وإلى مؤتمر القمة السابع والعشرين لقادة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في الأرجنتين في 24 كانون الثاني/يناير. وفي اليوم نفسه، وفي إعلان صدر في بوينس آيرس، شجع رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدول الأعضاء على استكشاف إمكانية المشاركة في القوة المتخصصة المتعددة الجنسيات التي طلبتها هايتي. وفي الاجتماع العادي الرابع والأربعين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، شدد رئيس الوزراء على أهمية تقديم الدعم المسلح الدولي للشرطة الوطنية من أجل تهيئة بيئة أمنية مواتية لإجراء انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية.

14 - وفي وقت لاحق، زار وفد رفيع المستوى من الجماعة الكاريبية هايتي في 27 شباط/فبراير لتقييم الحالة على أرض الواقع وإجراء مشاورات بشأن الحالة السياسية والأمنية. والتقى الوفد مسؤولين حكوميين، والمجلس الانتقالي الأعلى، وقيادة الشرطة، وممثلين عن الجماعات السياسية، والمجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان، والقطاع الخاص للاستماع إلى الآراء بشأن الحلول التي تقودها هايتي وإظهار تضامن الجماعة. وعقب اجتماعات مع وفد الجماعة الكاريبية، أصدرت جماعتان من جماعات المجتمع المدني في هايتي بيانين حثتا فيهما بلدان المنطقة على مساعدة الشرطة في مكافحة العصابات، وأكدتا دعوتهما إلى نشر قوات دولية.

15 - وفي 5 آذار/مارس، أصدر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية بيانا أعربوا فيه عن اعتزامهم عقد اجتماع متابعة مع أصحاب المصلحة الهايتيين وأكدوا من جديد استعدادهم لدعم الشرطة الوطنية، بسبل منها التدريب. وبالإضافة إلى ذلك، ففي 15 آذار/مارس، عقد الفريق العامل المعني بهايتي التابع للمجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية جلسة مع الدول الأعضاء والمراقبين الدائمين في المنظمة والحكومة الهايتية والمجلس الانتقالي الأعلى والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين لتحديد المجالات ذات الأولوية للمساعدة الأمنية. وخلال الجلسة، كرر وزير الخارجية والشؤون الدينية طلب الحكومة نشر قوة دولية متخصصة لمساعدة الشرطة. وفي بورت أو برنس، دعا رئيس الوزراء، خلال زيارة إلى قيادة القوات المسلحة الهايتية، إلى تعبئة جميع قوات الأمن الوطنية، بما في ذلك الجيش الوطني، لمساعدة الشرطة على مكافحة عنف العصابات المتصاعد.

ثالثا - الحد من العنف

16 - ظل انعدام الأمن والعنف الشديد على نطاق واسع في صدارة النقاش العام، حيث واجه الشعب الهايتي مستويات متصاعدة من عمليات الاختطاف وجرائم العنف التي ترتكبها العصابات، بما في ذلك استخدام الاغتصاب كسلاح. وتواصل العصابات التنافس لتوسيع سيطرتها على الأراضي في جميع أنحاء منطقة بورت أو برنس الحضرية، وتنتشر إلى الأحياء التي لم تتأثر سابقا وكذلك إلى العديد من البلديات في مقاطعة أرتيبونيت. وأصبحت الاشتباكات بين العصابات المسلحة والشرطة أكثر عنفا وأكثر تواترا، مما أودى بحياة العديد من المدنيين، ودمر الممتلكات، وشرد المدنيين من منازلهم، وزاد من الضعف والحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

17 - وزادت جرائم القتل المبلغ عنها بنسبة 21 في المائة، مع تسجيل 815 حالة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 آذار/مارس، مقارنة بـ 673 حالة مسجلة خلال الربع الأخير من عام 2022. ومن بين جميع حالات القتل، سُجلت 80 في المائة منها في المقاطعة الغربية. وعلاوة على ذلك، تم تسجيل 637 عملية اختطاف خلال الربع الأول من عام 2023، بزيادة قدرها 63 في المائة، مقارنة بـ 391 عملية في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2022.

18 - واندلعت اضطرابات مدنية في الفترة بين 25 كانون الثاني/يناير و 3 شباط/فبراير في بورت أو برنس (المقاطعة الغربية)، وغوناييف (مقاطعة أرتيبونيت)، ولي كاي (المقاطعة الجنوبية)، وكاب هايسيان (المقاطعة الشمالية) بعد مقتل 11 من ضباط الشرطة في حادثين منفصلين تورطت فيهما عصابات مسلحة، في 20 كانون الثاني/يناير في بيتيون فيل (المقاطعة الغربية)، وفي 25 كانون الثاني/يناير في ليانكور (مقاطعة أرتيبونيت). وحرّض عدد من المتظاهرين على مظاهرات عنيفة، غالبا ما تكون مصحوبة بإطلاق

نار وإقامة حواجز على الطرق وإحراق المتاريس. وأدت المظاهرات إلى حالة من التوقف في معظم أنحاء البلد، مما أدى إلى إغلاق الأعمال التجارية والمدارس. وفي 26 كانون الثاني/يناير، أقام عشرات الأفراد المسلحين، بعضهم يرتدي زي الشرطة، حواجز في جميع أنحاء بورت أو برنس. وتجمعت مجموعة من المتظاهرين خارج المقر الرسمي لرئيس الوزراء، إلا أن المتظاهرين لم يتمكنوا من اختراق المحيط الداخلي. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، شقت مجموعة من المتظاهرين طريقها داخل مطار توسان لوفرتور الدولي، حيث كان رئيس الوزراء قد هبط للتو. وظل رئيس الوزراء عالقا داخل المطار لعدة ساعات وتم إجلاؤه بعد ذلك إلى مكان آمن.

19 - وعقب اجتماع لمجلس الوزراء والمجلس الأعلى للشرطة الوطنية، أعلنت الشرطة الوطنية في 29 كانون الثاني/يناير نشر وحدات متخصصة لمكافحة العصابات المسلحة في إطار "عملية تورنادو 1" في عدة بلديات في المقاطعة الغربية ومقاطعة أرتيبونيت. إلا أن النتائج كانت متباينة ولم تكن واضحة. وفي حين يبدو أن عمليات الشرطة تعطل أنشطة العصابات مؤقتًا، فإنها غالبًا ما تكون مجرد نزوح للعصابات إلى مناطق جديدة، ولا تزال الشرطة الوطنية مرهقة للغاية وتعاني من نقص الموارد لتوطيد هذه المكاسب الأمنية الصغيرة، ولا تزال العصابات المسلحة مستمرة في توسيع نشاطها الإجرامي.

برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية

20 - على الرغم من الاتجاهات المثيرة للقلق، أسفرت المبادرات المحلية للمساعدة في الحد من العنف عن بعض النتائج. فقد استؤنف النشاط التجاري والاجتماعي في حدود ضيقة في مارتيسان بعد عامين من الحصار بواسطة العصابات المسلحة، وإن كانت الطرق المؤدية إلى المقاطعات الجنوبية لا تزال مغلقة في الغالب أمام حركة المرور التجاري. ووجهت المنظمات المجتمعية وجماعات المجتمع المدني الدعوة إلى السلطات لدعم المبادرات المحلية الرامية إلى الحد من العنف.

21 - وكجزء من مشروع للحد من العنف في المجتمعات المحلية يدعمه صندوق بناء السلام، عقدت فرقة العمل المشتركة بين الوزارات المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية سلسلة من المشاورات مع المجتمعات المحلية في كل مقاطعة من المقاطعات الإدارية العشر في هايتي لبناء الدعم لخطة العمل الوطنية للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية. ودعمت هذه المشاورات إنشاء منصات إلكترونية جديدة خاصة بالمقاطعات الإدارية لإتاحة حيز للمناقشات حول الأمن والعدالة وتعافي المجتمعات المحلية ومهارات الشباب والحماية والعنف الجنسي والعنف الجنساني، مما يتيح تولي زمام خطة العمل الوطنية في الأجل الطويل. وقام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بدعم من مكتب دعم بناء السلام ومكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، بتيسير مشاورة بشأن النُهج المبتكرة للحد من العنف في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس في بورت أو برنس، بمشاركة من فريق الأمم المتحدة القطري، والبنك الدولي، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الأسلحة غير المشروعة والتمويل

22 - كجزء من الجهود المبذولة لمكافحة انتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة، وقّع رئيس الوزراء في شباط/فبراير خطة العمل الوطنية لتطبيق خريطة الطريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في منطقة البحر

الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام 2030. وتتضمن الخطة عرضا موجزا لأولويات مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة، وستكون بمثابة أداة رصد تسترشد بها قرارات الشركاء الدوليين فيما يتعلق بتقديم الدعم، وبالإضافة إلى ذلك، أكمل الفريق العامل التابع لفرقة العمل المشتركة بين الوزارات في كانون الثاني/يناير تنقيح مشروع القانون المتعلق بإدارة الأسلحة والذخائر، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وسيُقدم مشروع القانون إلى الحكومة في المستقبل القريب.

23 - ويواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم السلطات الجمركية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة الحدود لمكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومن بين الجهود الأخرى التي يبذلها المكتب، أنه يعكف على استكمال تقييمه لنقاط مراقبة الحدود في البلد، بينما يدعم أيضا تدريب الأفرقة المشتركة بين الوكالات المنشأة حديثا، التي تضم هيئات الجمارك والشرطة والموانئ والمطارات، على استهداف الحاويات والبضائع وتفحصها وتفتيشها.

24 - وفي 3 آذار/مارس، أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقريرا بعنوان "الأسواق الإجرامية في هايتي: رسم خرائط لاتجاهات الاتجار بالأسلحة النارية والمخدرات". وعلى الرغم من قلة البيانات، تسلط الدراسة قدرا من الضوء على تدفقات الاتجار غير المشروع التي تمكن العصابات والشبكات الإجرامية الأخرى من تأجيج العنف في هايتي من خلال سوق متطورة بشكل متزايد للأسلحة النارية من العيار الثقيل والذخائر، إلى جانب تهريب المخدرات. ويقدم التقرير لمحة عامة عن الجهود الدولية والإقليمية والوطنية المبذولة لزيادة الدعم لإنفاذ القانون وإدارة الحدود في البلد، ويسلط الضوء على الحاجة إلى نُهجٍ شاملة تشمل استثمارات إضافية في الخفارة المجتمعية، وإصلاح العدالة الجنائية، ومبادرات مكافحة الفساد.

رابعا - الأمن وسيادة القانون

الشرطة

25 - لا يزال ارتفاع معدل التناقص في الشرطة الوطنية يشكل مصدرا للقلق. فقد أدت الهجمات المتزايدة على الشرطة إلى ارتفاع معدلات هجر الوظائف، والتغيب عن العمل، والتقاعد، وفي الآونة الأخيرة، أدت إلى تقديم الطلبات من أجل برامج الإفراج المشروط لأغراض إنسانية في الولايات المتحدة. ومنذ بداية عام 2023، قُتل 22 من ضباط الشرطة على يد العصابات. ومن المتوقع أن تتسارع هذه الاتجاهات، إذا لم تتضاعف الجهود لتجهيز الشرطة وتدريبها على وجه السرعة، وتجنيد ضباط جدد، وتحسين ظروف العمل للاحتفاظ بالموظفين الحاليين.

26 - وفي 31 آذار/مارس، بلغ العدد الكلي لضباط الشرطة في جميع أنحاء البلد 772 14، من بينهم 714 ضابطا من أحدث دفعة لتدريب الشرطة، منهم 733 1 امرأة (11.7 في المائة)، وهو ما يعادل نسبة 1.2 ضابط شرطة لكل 000 1 نسمة. ووفقا للدائرة الإدارية للشرطة الوطنية، فإن القوام التشغيلي الفعلي يبلغ حوالي 200 13 فرد متاحين للعمل كضباط في الخدمة الفعلية. وعلى الرغم من التحديات الأمنية واللوجستية، تبذل الجهود في الوقت الراهن لإجراء امتحانات تحريرية لمرشحين عددهم حوالي 000 7 مرشح من الدفعة الثالثة والثلاثين من المجندين، منهم حوالي 20 في المائة من النساء من مقدمات الطلبات. وسيواصل مكتب

الأمم المتحدة المتكامل في هايتي تقديم المساعدة خلال المراحل المختلفة لعملية التوظيف إلى أن يصبح الطلاب العسكريون مستعدين لبدء سبعة أشهر من التدريب الأساسي في الأشهر المقبلة.

27 - وتمثل الثغرات في قدرات الشرطة، في مواجهة خلفية من تزايد عنف العصابات وتوسيع نطاق السيطرة على الأراضي، وخاصة زيادة استخدام العصابات للتكتيكات القتالية من نوع حرب العصابات، مصدر قلق بالغ. وتشير تقديرات الشرطة الوطنية إلى مناطق كبيرة من العاصمة تشهد زيادة في عنف العصابات بدرجات متفاوتة، ولا تزال بورت أو برنس، وسيتي سولاي، وكروا دي بوكيه، ودلماس، وبيتيون فيل، وتاباري هي الأكثر تضررا. وتشير التقديرات التقريبية للشرطة الوطنية إلى أن هناك حاليا سبعة تحالفات لعصابات رئيسية ونحو 200 مجموعة منتسبة إليها. ونصبت العصابات كمائن وهاجمت البنية التحتية للشرطة الوطنية، حيث ألحقت أضرارا جسيمة بالعديد من مرافق الشرطة وأحرقت منشآت أخرى بالكامل. وتشمل تكتيكات العصابات الأخرى نشر الرعب عن طريق إطلاق النار العشوائي على ركاب وسائل النقل العام والاغتصاب. وتعمل معظم هذه العصابات في منطقة بورت أو برنس الكبرى وحولها وفي مقاطعة أرتيبونيت، مستخدمة مجموعة متنوعة من الأسلحة الثقيلة، منها المسدسات والأسلحة الهجومية . وانطوت أيضا هجمات العصابات الأخيرة على استخدام زي مزيف للشرطة، وأسلحة من العيار الثقيل قادرة على تدمير عربات مصفحة.

28 - وبعد اختتام عملية المشتريات الحكومية التي بدأت في عام 2022، تلقت الشرطة الوطنية 11 عربة مصفحة من أصل 18 عربة مصفحة كان قد تم طلبها تجاريا، بالإضافة إلى معدات الحماية الشخصية والأسلحة وغيرها من المواد. ويتعين استكمال هذه الموارد من أجل تحسين القدرات الرقابية والتشغيلية للشرطة، مثل الاستعانة بمعدات الرؤية الليلية. وباستخدام هذه المعدات، نفذت الشرطة ما لا يقل عن 150 عملية في جميع أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أسفر عن إلقاء القبض على حوالي 500 1 مشتبه فيهم ومصادرة عشرات الأسلحة وما يقرب من 70 كيلوغراما من الماريغوانا والكوكايين.

29 - وتلقى الصندوق المشترك للتبرعات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم تأهيل الشرطة الوطنية مبلغ 14,9 مليون دولار من الميزانية المقدرة بمبلغ 28 مليون دولار، مع تعهد بتقديم 3 ملايين دولار ولكن لم يتم استلامها بعد. ويقدم الصندوق الدعم لبناء وتجديد مباني الشرطة الوطنية. ويدعم الجهود الرامية إلى تحسين إدارة الأصول وتزويد الشرطة بالمعدات، بما في ذلك المركبات ونظم الاتصالات والمراقبة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز الدعم على تعزيز قدرات استخبارات الشرطة وإنشاء نظام للتدقيق. وظلت الأحداث في البلد تعرقل الجهود الرامية إلى تعزيز عملية التدقيق، وذلك من خلال تعزيز قدرة كل من المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية ودائرة التوظيف التابعة للشرطة الوطنية.

العدالة

30 - حدثت تطورات هامة في قطاع العدالة، منها تعيين ثمانية قضاة في محكمة النقض. واتُخذت تدابير لتعزيز أداء السلك القضائي في مسعى لخفض معدل الاحتجاز المطول قبل المحاكمة. ودعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي الجهود الرامية إلى زيادة عمليات المثول أمام القضاء في ثلاث ولايات قضائية. وفي وقت لاحق، لوحظ انخفاض طفيف في عدد الأشخاص رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة قدره 683 شخصا بين 3 تشرين الثاني/نوفمبر و 19 كانون الثاني/يناير، أو انخفاض من نسبة 83,94 في

المائة من المحتجزين في حبس احتياطي سابق للمحاكمة إلى نسبة 83,15 في المائة. وفي 23 كانون الثاني/يناير، أصدرت وزارة العدل والأمن العام تقريرا مرحليا عن نظامها الوطني الجديد للحصص لتقييم أداء المدعين العامين، وهو الأول من نوعه في هايتي. ووفقا للوزارة، فمنذ 1 كانون الأول/ديسمبر، أصدر المدعون العامون في الولايات القضائية في البلد البالغ عددها 18 ولاية قضائية 247 لائحة اتهام نهائية، وأجروا 162 زيارة للسجون المدنية، وأرسلوا 267 ملفا إلى المحاكم الإصلاحية للمحاكمة أمامها. وفي 24 شباط/فبراير، أعلنت الوزارة أن المدعين العامين مطالبون بالإبلاغ عن التقدم الذي أحرزوه قبل نهاية كل شهر، وأنه سيتعين لأولئك الذين لم يُبلغوا في الوقت المحدد، أن يقدموا مبرراتهم، مشددةً على أن نظام الحصص الجديد سيُستخدم لتقييم أداء المدعين العامين.

31 - وفي 16 كانون الثاني/يناير، اختتم المجلس الأعلى للقضاء مراجعة خلص إلى أن 28 من أصل 69 قاضيا ومدعيا عاما تم التحقق من صلاحيتهم، لا يمكن اعتمادهم على أساس "النزاهة الأخلاقية"، بما في ذلك ادعاءات متعلقة بإساءة استخدام السلطة، وتقديم أوراق اعتماد غير صحيحة، والإفراج غير القانوني عن مجرمين خطرين. ومع ذلك، لا يزال هناك تأخر كبير في الاعتمادات في سلك القضاء، وقد أعربت بعض منظمات المجتمع المدني عن قلقها إزاء الشفافية الإجرائية. وفي 11 شباط/فبراير، أصدر أمين المظالم الوطني بيانا حث فيه المجلس الأعلى على النظر في عملية طعن وفقا للحق الأساسي في الدفاع، مستشهدا بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. وفي الأسابيع التي أعقبت المراجعة، ظل العديد من القضاة والمدعين العامين الذين لم يتم اعتمادهم، بمن فيهم المدعي العام لبورت أو برنس، في مناصبهم. وفي 23 شباط/فبراير، أصدر المجلس الأعلى مذكرة أمرهم فيها بالتوقف عن العمل فورا. ويجري حاليا استبدال الجهات الفاعلة القضائية غير المعتمدة.

32 - ولم تكتسب الجهود المبذولة لبدء نفاذ قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية الجديدين زخما. وبينما ناقشت السلطات الوطنية سبل إكمال مراجعة القوانين وتمديد ولاية اللجنة المعينة لمراجعتها، واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي تشجيع أصحاب المصلحة الوطنيين على الدخول في حوار بناء بشأن التنفيذ التدريجي للإصلاح الجنائي مما سيتيح دخوله حيز النفاذ.

33 - وفي 28 شباط/فبراير، أطلقت وحدة مكافحة الفساد "يوما وطنيا للإعلان عن الأصول"، وهي مبادرة لتعزيز الشفافية وتنشيط الجهود التي يبذلها جميع الموظفين العموميين لاحترام الالتزام بالإعلان عن الأصول التي يمتلكوها. وعلاوة على ذلك، قدمت الوحدة في 3 آذار/مارس قضايا تحقيق ميداني ضد سبعة مشرعين سابقين، متهمةً إياهم بانتهاك التزاماتهم المتعلقة بالإفصاح عن ممتلكاتهم. وطلبت الوحدة من السلطات القضائية اعتماد تدابير تمنع سبعة من أعضاء مجلس الشيوخ السابقين من المشاركة في الشؤون العامة، بما في ذلك تعليق حقوقهم في التصويت والترشح للانتخابات.

34 - وفي 3 آذار/مارس أيضا، طلبت وحدة مكافحة الفساد أيضا من السلطات القضائية مقاضاة رئيس سابق لمجلس الشيوخ، لعرقلته سير العدالة، وعضو سابق آخر في مجلس الشيوخ لاختلاسه موارد عامة. وصدر طلب مماثل للمدير السابق للإدارة العامة لجمارك، الذي اتهم بالإثراء غير المشروع وغسل الأموال والإفصاح الكاذب عن الممتلكات.

المؤسسات الإصلاحية

35 - استمرت ظروف الاحتجاز في التدهور في جميع أنحاء البلد. وتعرقلت الجهودَ الرامية إلى تحسين أوضاع السجون نتيجة ارتفاع مستوياتُ انعدام الأمن، مما حال دون تناوب موظفي الإصلاحيات وإيصال الإمدادات إلى السجون. وفي 31 آذار/مارس، كانت السجون في هايتي تضم ما مجموعه 421 11 سجينا، من بينهم 290 امرأة و 238 فتى و 12 فتاة، وقُدر معدل إشغالها عموما بنسبة 285 في المائة، تضم 507 9 (83.2 في المائة) سجناء ينتظرون المحاكمة. وهكذا، لا يتوافر لكل سجين سوى حيز مكاني للعيش يبلغ 0.35 سم مربع في المتوسط، وهو عامل رئيسي في انتشار العدوى والأمراض. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، توفي 20 شخصا في الحجز، ويرجع ذلك أساسا إلى سوء التغذية وفقر الدم. وكجزء من الجهود الرامية إلى منع انتشار الكوليرا، قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بالتنسيق مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ووزارة الصحة العامة والسكان، مساعدة إلى هيئة السجون في تنفيذ حملة لتطعيم 733 3 نزيلا في ثلاثة سجون رئيسية، حيث وُفرت لقاحات الكوليرا لـ 92 في المائة من المحتجزين.

36 - وفي 26 كانون الثاني/يناير، تعرض مركز الشرطة الرئيسي في غونايف (مقاطعة أرتيبونيت)، الذي يستخدم أيضا كمركز احتجاز للنساء والرجال، لهجوم مرتين من ضباط شرطة ساخطين وأفراد مسلحين توفي خلاله 14 سجينا، وهرب 10 سجناء، وزُعم اغتصاب 17 امرأة في مركز الاحتجاز. وتقوم المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية بالتحقيق في احتمال وجود تواطؤ داخل الشرطة في ما يتعلق بالهجمات.

خامسا - حقوق الإنسان

أثر العنف وتزايد الأنشطة الإجرامية على السكان

37 - لا تزال حالة حقوق الإنسان لأولئك الذين يعيشون في مناطق تسيطر عليها العصابات سيئة بشكل مروع. وساءت الأوضاع بشكل كبير في المناطق التي استهدفتها العصابات حديثا. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 15 آذار/مارس، قتل ما لا يقل عن 531 شخصا وأصيب 300 آخرون بجروح واختُطف 277 شخصا في حوادث متصلة بالعصابات، لا سيما في بورت أو برنس. وتدل حالة المقيمين في بلدية سيتي سولاي، على النحو المبين في تقرير اشترك في إصداره مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان صدر في 10 شباط/فبراير، على الاعتداءات التي ارتُكبت ضد العديد من سكان هايتي. فمنذ تموز/يوليه 2022، كان سكان سيتي سولاي ضحايا منتظمين لعمليات القتل والإصابة والعنف الجنسي التي يرتكبها أفراد العصابات. وكثيرا ما يطلق القناصة المتمركزون على أسطح المباني النار على الناس أثناء وجودهم في مساكنهم أو في الشوارع. وفي الفترة بين 8 تموز/يوليه و 31 كانون الأول/ديسمبر، قُتل في حي بروكلين داخل سيتي سولاي، ما لا يقل عن 263 شخصا وجُرح 285 واختفى 4 في عنف العصابات الناجم عن اشتباكات بين عصابات تحركها مصالح سياسية واقتصادية وشخصية. وكانت استجابة الشرطة والمساعدات الإنسانية محدودة، بينما يشهد هذا الحي تغيبا إلى حد كبير في الخدمات العامة للتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى. ووفقا للتقرير لم يُحرز أيضا تقدم في التحقيقات في الانتهاكات التي ارتكبتها العصابات ضد السكان، مما يزيد من تقويض ثقة الجمهور في سلطة الدولة.

38 - وكان لأنشطة العصابات أثر كارثي على حقوق الإنسان للأطفال. فبينما لا يزال رصد الحوادث يمثل تحديا بسبب القيود المفروضة على إمكانية الوصول المرتبطة بانعدام الأمن، فإن الأدلة النوعية تبين أن الأطفال يقعون ضحايا لأخطر الجرائم وأكثرها بشاعة، ومنها العنف الجنسي، والتجنيد في صفوف العصابات. وتستخدم العصابات الأطفال كمخبرين في الشوارع ولأداء مهمات، وكذلك أثناء القتال لنقل الذخيرة وتحميل الأسلحة، بل وحتى ارتكاب الهجمات بأنفسهم. وأغلقت بعض المدارس أبوابها بعد إصابة معلمين وطلاب برصاصات طائشة في الفصول الدراسية، مما يوضح الطابع العشوائي لهجمات العصابات. وكثيرا ما يحدث اختطاف للأطفال والأبوين في محيط المدارس.

39 - وينذر توسع العصابات في المناطق التي كانت تعتبر آمنة في السابق، مثل بلديتي كينسكوف وبيتيون فيل، وحي كنآن في كروا دي بوكيه، بالخطر. ونتيجة لذلك، تشدد العصابات قبضتها حول منطقة بورت أو برنس الكبرى، حيث لا توجد بلدية بمنأى الآن عن الحرب بين العصابات. وفي كانون الثاني/يناير، امتد عنف العصابات إلى مقاطعة أرتيبونيت المجاورة، ووقعت حوادث كبيرة في بلديات ليانكورت، وبيتيت ريفيير، وفيريتس، وليستير.

40 - وعلاوة على ذلك، استمر العنف في تشريد أعداد كبيرة من الناس، وتدمير الممتلكات، وتقليص الاقتصاد، لا سيما من خلال تقييد حرية التنقل والحصول على السلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والماء والرعاية الصحية. وكثيرا ما يتم اختطاف الشاحنات، ويقع الركاب بشكل منتظم ضحايا لإطلاق النار والسرقة والعنف الجنسي، ويضطرون إلى دفع رسوم غير قانونية تبتزها العصابات. وأدت الهجمات ضد العاملين في المجال الطبي وفي البنية الأساسية الطبية إلى أن تعلق بعض المؤسسات أنشطتها أو تقلص حجمها مؤقتا، بما فيها مؤسسات تديرها منظمات غير حكومية دولية. فقد اضطر مستشفى ألبرت شفايتزر، الواقع في ديشابيليس بفيريتس في مقاطعة أرتيبونيت، والذي يخدم ما يقدر بنحو 000 700 شخص، إلى تعليق خدماته في 16 شباط/فبراير بسبب ارتفاع مستويات انعدام الأمن. وبالمثل، اضطرت منظمة أطباء بلا حدود في 9 آذار/مارس إلى إغلاق مستشفاها في سيتي سولاي مؤقتا. وفي أواخر آذار/مارس، استأنفت كلتا المؤسستين أنشطة الرعاية الطارئة فقط، بينما لا تزال بقية خدماتهما موقوفة.

41 - وفي 4 نيسان/أبريل، كان هناك ما يقرب من 000 130 من المشردين داخليا منتشرين في جميع أنحاء منطقة بورت أو برنس الكبرى، يعيش أكثر من 38 في المائة منهم في 50 مأوى مؤقتا، لا تتاح لمعظمها إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية. ويعيش آخرون داخل مجتمعات مضيفة، ويتقاسمون الموارد الشحيحة أصلا. وفي العديد من المناطق المتأثرة بالعنف، لا يزال النشاط الاقتصادي مشلولا تماما. وفي الوقت نفسه، ازداد عدد الأشخاص الذين يغادرون هايتي عن طريق البحر وعبر الحدود البرية على السواء إلى الجمهورية الدومينيكية.

42 - وواصلت السلطات الهايتية، بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من المنظمات الإنسانية، تسجيل مستويات عالية من الهايتيين الذين أُعيدوا إلى وطنهم من الخارج، حتى مع دعوة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكيانات الأمم المتحدة الأخرى إلى وقف عمليات الإعادة القسرية. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، أعيد ما لا يقل عن 079 36 شخصا من أصول هايتية إلى وطنهم. ومن بين هؤلاء، تم ترحيل ما يقرب من 90 في المائة من الجمهورية الدومينيكية، من بينهم مئات من النساء الحوامل والمُرضِعات وآلاف الأطفال غير المصحوبين.

العنف الجنسي

43 - واصلت العصابات المسلحة، في سعيها إلى التوسع الإقليمي، استخدام الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي لبث الخوف وتأكيد السيطرة على المجتمعات المحلية. وظلت النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب، مما يسفر عن عواقب وخيمة على حقوق الإنسان والصحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تَحقق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي من 12 حادثة اغتصاب، منها اغتصاب جماعي، طالت سبع نساء وست فتيات تتراوح أعمارهن بين 14 و 16 عاما، في بلدية بورت أو برنس. وفي إحدى الحوادث، التي وقعت في 5 شباط/فبراير، تعرضت امرأة تبلغ من العمر 27 عاما، إلى اغتصاب ثم قتل على يد أفراد عصابة متعددين وذلك أثناء عودتها إلى منزلها من سوق كروا دي بوكيه. وفي حادث آخر، وقع في 14 شباط/فبراير، اغتصب أفراد عصابة متعددون فتاة تبلغ من العمر 16 عاما في وضح النهار. وهو اتجاه مثير للقلق: فبين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2022، وثقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 57 حالة اغتصاب جماعي للنساء والفتيات، وكذلك عمليات اختطاف واستغلال جنسي[1]. وتعكس هذه الحوادث واقع العديد من النساء والفتيات، اللواتي تستهدفهن العصابات في سعيها إلى التوسع الإقليمي واللاتي تركن عرضة للخطر نتيجة لعدم كفاية خدمات الحماية والدعم.

44 - ولا يتم إلى حد كبير الإبلاغ عن العنف الجنسي الذي ترتكبه العصابات، وخاصة عند مقارنته بأنواع أخرى من العنف. ويرجع ذلك إلى مخاطر انتقام الجناة من الضحايا والشهود، ووصمة العار التي تلحق بالضحايا من جانب الأسر والمجتمعات المحلية، ومحدودية توافر الخدمات بما في ذلك تلك التي تقدمها جهات فاعلة دولية، وانعدام الثقة في المؤسسات المسؤولة عن ضمان سيادة القانون المقترنة بأوجه القصور في نظام العدالة مما أدى إلى انتشار الإفلات من العقاب على العنف الجنسي الذي ترتكبه العصابات.

45 - وتساعد كيانات الأمم المتحدة ومبادرة تسليط الضوء في تعزيز تقديم الخدمات للناجيات من ضحايا العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك أنظمة الإحالة للرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي، وحقائب اللوازم الصحية النسائية، والمساعدة النقدية. وتؤثر أيضا محدودية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها العصابات على حصول ضحايا العنف الجنسي والجنساني على الخدمات. ولا تزال برامج الإيواء التي توفر السكن الآمن، وكذلك برامج دعم إعادة إدماج الضحايا وإعادة تأهيلهن، نادرة.

حالة الإفلات من العقاب

46 - لا يزال انعدام المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي يرتكبها موظفون حكوميون والعصابات تشكل عائقا أمام الالتزام بسيادة القانون. ولم يُحرَز أي تقدم في الدعاوى القضائية ذات الدلالة الرمزية. ولا تزال التحقيقات في عمليات القتل التي وقعت في غراند رافين (2017) وبيل إير (2019) متوقفة، ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم قيام المجلس الأعلى للقضاء باعتماد القضاة المسؤولين عن القضايا. وفيما يتعلق بقضية بيل إير، أدى إسناد القضية إلى قاضيين إلى نقص الوضوح بشأن الشخص المسؤول، الأمر الذي تسبب في مزيد من التأخيرات. ولم يحرز التحقيق في اغتيال مونفيرير دورفال، رئيس نقابة

(1) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "هايتي: تصاعد عنف العصابات الشديد يقود إلى كابوس حي" "تورك"، بيان صحفي، 10 شباط/فبراير 2023.

المحامين في بورت أو برنس في عام 2020 تقدما، منذ انتهاء ولاية القاضي المسؤول في حزيران/يونيه 2021، وتأجل التحقيق في مذبحة لا سالين (2018) حيث ينتظر القاضي حكما من محكمة النقض.

47 - ولم يحرز أي تقدم في التحقيق الذي قاده نظام العدالة في هايتي في اغتيال الرئيس السابق جوفينيل مويس على الرغم من عدة اعتقالات أولية قامت بها الشرطة الوطنية. بيد أن أربعة أشخاص احتُجزوا في هايتي تم تسليمهم إلى الولايات المتحدة في 31 كانون الثاني/يناير بتهمة التآمر لارتكاب جرائم قتل واختطاف خارج الولايات المتحدة وتقديم الدعم المادي والموارد التي أدت إلى الوفاة. وفي 14 شباط/فبراير، أعلنت سلطات الولايات المتحدة أيضا اعتقال أربعة مشتبه فيهم آخرين بتهمة التخطيط لاغتيال السيد مويس وتمويله. وبهذه الاعتقالات الجديدة يصل العدد الكلي للمشتبه فيهم المسجونين في الولايات المتحدة فيما يتصل بالتحقيق إلى 11 شخصا.

تنفيذ الولاية المتعلقة بحقوق الإنسان

48 - واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي دعم المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية في التحقيق في حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها ضباط الشرطة. ومنذ 17 كانون الثاني/يناير، فُتح 37 تحقيقا شملت 44 من ضباط الشرطة. وتم الانتهاء من التحقيقات في 9 قضايا مما أسفر عن 7 حالات فصل و 9 حالات إيقاف، وأحيلت التوصيات إلى المدير العام للشرطة. وأحيلت خمس قضايا إضافية إلى السلطات القضائية لمحاكمتها جنائيا.

49 - وفي الفترة من 8 إلى 10 شباط/فبراير، وبناء على دعوة من حكومة هايتي، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بأول زيارة رسمية له إلى هايتي لتوجيه الانتباه إلى شدة العنف وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي تحدث في البلد والأثر الأمني والإنساني على شعب هايتي. وكان من أهم نتائج هذه الزيارة إجراء مناقشات إيجابية مع رئيس الوزراء من أجل إنشاء مكتب لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في هايتي، وإعادة خبير مستقل معني بحالة حقوق الإنسان في هايتي إلى عمله، مما يشير إلى انفتاح الحكومة على تعزيز وجود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في هايتي. وفي 4 نيسان/أبريل، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار 39/52 المعنون "المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في هايتي، فيما يتصل بطلب من سلطات هايتي لاتخاذ إجراءات دولية منسقة ومحددة الأهداف". وفي القرار، يطلب المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تتعاون مع حكومة هايتي عن طريق تقديم "المساعدة التقنية والدعم لبناء القدرات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان"، "للسلطة القضائية وقوات الأمن وإدارة السجون في هايتي، لتمكينها من متابعة استراتيجيتها لمكافحة عمل العصابات المسلحة واستعادة سيادة القانون وتعزيز تنفيذ التوصيات المقدمة والمقبولة خلال دورة الاستعراض الدوري الشامل الأخيرة". ويطلب المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يعين خبيرا في مجال حقوق الإنسان يكلف بمهمة رصد تطور حالة حقوق الإنسان في هايتي، بمساعدة المفوضية وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بما يكفل، على وجه الخصوص، إدراج منظور جنساني وإيلاء اهتمام خاص لحالة الأطفال والاتجار بالبشر في جميع أعماله. ويطلب المجلس أيضا إلى المفوض السامي أن يقدم إليه، في إطار حوار تفاعلي بمشاركة من الخبير في حقوق الإنسان، تقريرا مؤقتا عن حالة حقوق الإنسان في هايتي لكي ينظر فيه في دورته الرابعة والخمسين وتقريرا شاملا عن هذا الموضوع لينظر فيه في دورته الخامسة والخمسين.

سادسا - البطالة والشباب والفئات الضعيفة الأخرى

لمحة عامة عن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

50 - لا تزال التوقعات الاجتماعية والاقتصادية لهايتي مزرية في الأجل القريب. فقد تَعرقَل التقدم الاقتصادي في الربع الأول من السنة المالية 2023/2022 نتيجة ضعف مؤسسات الدولة. ووفقا للبنك الدولي، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1,7 في المائة في السنة المالية 2022/2021 ومن المتوقع أن ينكمش للعام الخامس على التوالي، بنسبة 1,1 في المائة، في الفترة 2023/2022. ويعتبر المضي قدما بالإصلاح، بما في ذلك الإصلاحات المالية، أمرا بالغ الأهمية لتعزيز الحوكمة وتوفير أساس للنمو الاقتصادي المستدام والشامل.

51 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعلنت الحكومة ميزانيتها للسنة المالية 2023/2022، التي تتركز على تحسين تعبئة الإيرادات. وتتوقع الحكومة زيادة تحصيل الضرائب والمساهمات الاجتماعية، لتصل إلى نسبة 6 في المائة من مجموع الإيرادات في عام 2023، مقارنة بمتوسط قدره 23 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتضاعفت تقريبا التعريفات الجمركية في الربع الأول من السنة المالية، مما قد يحسّن قدرة الحكومة على تمويل القطاعات الاجتماعية.

52 - وزادت الحكومة ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للفترة 2023/2022 بمقدار خمسة أضعاف، لتصل إلى ما يقرب من 200 مليون دولار، أو 11,6 في المائة من مجموع الميزانية. وستتوقف قدرة الحكومة على تنفيذ هذه الميزانية على الوضع الاقتصادي الداخلي والخارجي. وذهبت أعلى المخصصات التي تلت ذلك من مخصصات الميزانية الكلية إلى وزارة التعليم والتدريب المهني (11,2 في المائة) ووزارة العدل والأمن العام (10,8 في المائة)، في حين لا تزال وزارة الصحة العامة والسكان تتلقى جزءا صغيرا من الميزانية قدره (3,9 في المائة). وتعادل الميزانية المخصصة لوزارتي الصحة والتعليم معا المبلغ المتوقع استلامه كمساعدات للسنة المالية 2023/2022، وهو ما يمثل 15,1 في المائة من إيرادات الميزانية الوطنية.

53 - ووفقا للمذكرة رُبع السنوية حول السياسة النقدية الصادرة عن البنك المركزي لهايتي في 24 كانون الثاني/يناير، زاد تحويل الحوالات المالية بنسبة 6.3 في المائة في الربع الأخير من عام 2022، محولا بذلك الاتجاه النزولي الذي لوحظ منذ بداية ذلك العام. وفي كانون الأول/ديسمبر، بلغ التضخم على أساس سنوي 48,3 في المائة، وهي أعلى قيمة يبلغها في العام. وانخفضت قيمة الغورد أكثر مقابل الدولار، من 177.7 غورد للدولار في أيلول/سبتمبر إلى 145.2 غورد للدولار في كانون الأول/ديسمبر وفقد 8 في المائة إضافية من قيمته خلال تلك الفترة.

54 - ووفقا لأول استعراض يجريه صندوق النقد الدولي في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق في هايتي، فإن السلطات الوطنية تبذل جهودا هادفة للتصدي للتحديات المتعددة التي يواجهها البلد، من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى استعادة استقرار الاقتصاد الكلي والنمو، وتعزيز الحوكمة، وتوفير الإغاثة للأسر المعيشية الأكثر ضعفا. وعلاوة على ذلك، يرى الصندوق أن تنفيذ البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق كان مرضيا بوجه عام. ووافقت السلطات على قانون ضريبي جديد في كانون الأول/ديسمبر 2022، واعتمدت إصلاحات في إدارة الجمارك والضرائب. وعلى وجه الخصوص، يهدف قانون الضرائب،

وهو الأول في تاريخ البلد، إلى ترشيد وتبسيط ضريبة الدخل الشخصي وضريبة دخل الشركات، بسبل منها توسيع القاعدة الضريبية وإلغاء العديد من الإعفاءات.

الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي

55 - يُعد المضي قدما في الإصلاحات أمرا بالغ الأهمية للحد من مستويات الفقر المرتفعة بالفعل، والتي زاد تفاقمها بسبب انعدام الأمن وعدم القدرة على مواجهة التحديات الهيكلية للتنمية المستدامة. وأدى نموذج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، غير الشامل للجميع بما فيه الكفاية، إلى زيادة أوجه عدم المساواة الاقتصادية وقوَّض الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في هايتي. وللمساعدة في بناء نموذج اقتصادي أكثر شمولا يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي، أطلق فريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع الحكومة والشركاء الوطنيين والدوليين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، في 27 شباط/فبراير مشروعا بعنوان "حوار وطني من أجل اقتصاد شامل وسلمي"، بتمويل من صندوق بناء السلام.

56 - ولا تزال التحديات التي تواجه العمالة والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي تحديات هائلة. فعلى سبيل المثال، قد يتم تخفيض 000 9 وظيفة في صناعة الملابس بحلول حزيران/يونيه 2023. ويواصل فريق الأمم المتحدة القطري دعم المؤسسات الوطنية في التصدي للتحديات الإنمائية المستمرة. وبدعم الفريق القطري الجهود الرامية إلى زيادة إمكانية توظيف النساء والشباب الضعفاء في إنتاج الكاكاو وثمر شجرة الخبز وتحسين ظروف العمل في قطاع الملابس. وفي ما يتعلق بإنتاج الكاكاو وثمر شجرة الخبز، دعمت منظمة العمل الدولية 150 1 فردا، 48 في المائة منهم من النساء، من خلال إنشاء 50 جمعية من جمعيات المنفعة المتبادلة. وفي قطاع الملابس، استفاد ما مجموعه 170 عاملا وصاحب عمل، من بينهم 53 امرأة، من الخدمات الاستشارية، وعمليات مراجعة الحسابات، والدورات التدريبية بشأن حقوق العمال ومسؤولياتهم، والتعاون في مكان العمل، والاتصالات، وممارسات الشراء.

57 - وواصل فريق الأمم المتحدة القطري دعم المؤسسات الوطنية في تحسين الحماية الاجتماعية، ولا سيما فرقة العمل الحكومية المعنية بتفعيل السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية والتقدم الاجتماعي، بقيادة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وخصصت الحكومة، في ميزانيتها للفترة 2023/2022 مبلغ 27,6 مليون دولار لدعم تنفيذ السياسة الوطنية.

58 - ولا تزال حالة الأمن الغذائي تبعث على القلق. ووفقا لأحدث تصنيف متكامل لمراحل الأمن الغذائي للفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2023، يواجه 4.9 ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد ويحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة (المرحلة 3 وما فوق من مقياس انعدام الأمن الغذائي الحاد) ويمثل هذا العدد 49 في المائة من السكان ويمثل زيادة قدرها 000 200 نسمة مقارنة بالتحليل السابق. ويعتبر ما مجموعه 8.1 مليون شخص في حالة طوارئ (المرحلة 4). ومن بين جميع الأسر المعيشية، تعتبر نسبة 72 في المائة الأغذية احتياجا رئيسيا ذا أولوية بالنسبة لها. وفي هذا السياق، يكتسي الدعم المقدم من الأمم المتحدة أهمية حاسمة. ويظهر تقييم للتدخلات في بورت أو برنس في عام 2022، أجراه برنامج الأغذية العالمي، أن المساعدة المقدمة من البرنامج أتاحت للأسر زيادة استهلاكها الغذائي بنسبة 50 في المائة. ويقوم برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بتحويل برنامج التغذية المدرسية على نطاق البلد إلى التركيز على الإنتاج المحلي، وتوفير كمية يعتد بها من

التغذية المتناولة للأطفال، مع القيام في الوقت نفسه بتهيئة سبل لكسب العيش، وتحفيز الاقتصاد المحلي. فانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية يؤديان إلى الهزال بين الأطفال، مما يخلف آثارا مدى الحياة. وبدعم من اليونيسف، تم قبول 033 30 طفلا للعلاج من الهزال في عام 2022، بما في ذلك 605 12 حالات لسوء التغذية الحادة الوخيمة 22.

59 - ويساند البنك الدولي أيضا وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية لتعزيز نظم إنتاج الأغذية القادرة على الصمود والشاملة، من خلال الموافقة على تمويل إضافي قدره 50 مليون دولار لمشروع بعنوان "الزراعة القادرة على الصمود في حالات الطوارئ لتحقيق الأمن الغذائي". ووافق صندوق النقد الدولي على صرف 110,6 مليون دولار لهايتي في إطار "نافذة الصدمات الغذائية" التابعة لبرنامج التسهيل الائتماني السريع، مما سيساعد على سد الفجوة في ميزان المدفوعات ودعم أولئك الأكثر تضررا من ارتفاع أسعار الأغذية من خلال برامج التغذية والتحويلات النقدية والعينية والإعفاءات من الرسوم المدرسية. ولمعالجة الأزمة، سيتعين تخصيص موارد من الميزانية الحكومية للإنفاق ذي الأولوية على برامج التغذية وزيادة المساعدات الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفا.

سابعا - تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والقدرة على الصمود

60 - لا يزال انعدام الأمن يعوق تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية مع تزايد الاحتياجات الإنسانية. وتشير تقديرات خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 إلى أن هناك 5,2 ملايين شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، بزيادة قدرها 15,6 في المائة عن عام 2021. وزادت احتياجات التمويل للخطة في عام 2023 بنسبة 92,3 في المائة، من مبلغ 373,8 مليون دولار في عام 2022 إلى 719 مليون دولار في عام 2023. وكان لانعدام الأمن، وتحديات الحصول على المساعدات الإنسانية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية أثر كبير على تكلفة العمليات. وسيتم استهداف ما مجموعه ثلاثة ملايين شخص في خطة عام 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 20 في المائة من 2,5 مليون شخص استهدفوا في عام 2022.

61 - ويكافح أكثر من 000 500 طفل يعيشون في الأحياء التي تسيطر عليها العصابات للحصول على التعليم مما يؤثر على حقهم في التعليم. وقد أَغلَقت العديد من المدارس أبوابها، وتُستخدم حاليا 11 مدرسة على الأقل في بورت أو برنس كقواعد للعصابات لشن هجمات أو احتجاز ضحايا الاختطاف. وفي حين أن استخدام المباني المدرسية كتحصينات أو قواعد لشن الهجمات يعد أمرا غير معتاد، فقد تم احتلال بعض المباني المدرسية منذ عام 2021. وعلى الرغم من إعادة فتح بعض المدارس بدعم من اليونيسف، فإن الظروف تشير إلى أنه لن يكون بإمكان جميع الأطفال أن يعودوا إلى الفصول الدراسية. وعلاوة على ذلك، شاعت الهجمات على المدارس. ففي الأشهر الأربعة الأولى من العام الدراسي 2023/2022، تم احتلال 76 مدرسة من بين المدارس التي تم تقييمها، 54 منها احتلتها عصابات مسلحة و 22 احتلها مشردون. وأعاد برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه إطلاق برامج التغذية المدرسية التي تستهدف 000 460 من أطفال المدارس للعام الدراسي الحالي، بما في ذلك في البلديات التي تسيطر عليها العصابات مثل بلدية سيتي سولاي.

62 - وأخذ انتشار الكوليرا في الثبات ببطء في منطقة بورت أو برنس الكبرى، وهي مركز عودة ظهور الكوليرا منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022. وتتركز معظم الحالات الجديدة الآن في مناطق أخرى، ولا سيما في المقاطعة الوسطى، والمقاطعة الشمالية الغربية، ومقاطعة أرتيبونيت. وارتفع عدد الحالات المشتبه في إصابتها

إلى 086 38 حالة، وعدد الحالات المؤكدة إلى 592 2 حالة، مما يؤثرّ على 81 في المائة من بلديات البلد البالغ عددها 140 بلدية. ومن بين جميع الحالات المؤكدة، كانت نسبة 38 في المائة من الحالات لأطفال تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و 9 سنوات. وتم الإبلاغ عن ما مجموعه 650 حالة وفاة بسبب الكوليرا حتى الآن.

63 - وعمل فريق الأمم المتحدة القطري مع الحكومة والشركاء المحليين والوطنيين والدوليين لاحتواء تفشي الكوليرا، بسبل منها العلاج والوقاية والتطعيم. وبدعم من كيانات الأمم المتحدة واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية، شرعت الحكومة في حملة تطعيم تلقى فيها 067 850 شخصا جرعة واحدة من لقاح الكوليرا، من بينهم نسبة 92 في المائة مما مجموعه 297 3 شخصا محتجزين في ثلاثة سجون. وعلاوة على ذلك، استفاد 636 823 شخصا من الجهود الرامية إلى تحسين الصرف الصحي والنظافة الصحية، وتم الوصول إلى 025 637 شخصا كجزء من مبادرات المشاركة الاجتماعية والمجتمعية.

64 - ويعمل المجتمع الإنساني لتحسين التنسيق وزيادة جهوده بشكل عاجل للتصدي للكوليرا وانعدام الأمن الغذائي والشواغل المتصلة بالحماية. ويشمل ذلك زيادة بصمته التشغيلية على مستوى المقاطعات، على سبيل المثال في كاب هايتيان وفي لي كاي. وسيكون من الضروري توفير أموال عاجلة ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق لضمان استجابة إنسانية قوية.

65 - واستمر وصول المساعدات الإنسانية ولكن ذلك لا يزال يشكل تحديا، نظرا لاعتماده على كل من الموارد والمشاركة المجتمعية. وفي المناطق التي تسيطر عليها العصابات، مثل بلدية سيتي سولاي وحي مارتيسان، تتواصل الجهود من أجل التمكين من تسليم المساعدة المنقذة للحياة، بما فيها الغذاء والرعاية الصحية والمياه وأنشطة تحسين الصرف الصحي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفدت 40 بعثة في تلك المناطق. وإمكانية الوصول متاحة إلى المقاطعات الأخرى على الرغم من أن السفر عن طريق البر لا يزال صعبا بسبب وجود عصابات مسلحة. ووُضعت استراتيجية لوصول المساعدات الإنسانية لدعم اتباع جميع أعضاء الفريق القطري للعمل الإنساني نهجا موحدا لضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وتيسير الاستجابة الشاملة.

66 - وفي سياق عدم استقرار إمكانية الوصول والنقص المزمن في التمويل، يعمل فريق الأمم المتحدة القطري وشركاؤه معا لضمان استجابة شاملة تستهدف أكثر السكان ضعفا. فعلى سبيل المثال، تُجَمِّع فرقة العمل المعنية بالمناطق التي يصعب الوصول إليها، التي أُنشئت في كانون الثاني/يناير، الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والسلمية لمعالجة الأسباب الجذرية وتعزيز النتائج المستدامة. والهدف من ذلك هو خدمة السكان بما يتجاوز الدعم الطارئ من خلال السعي إلى تحقيق التآزر بين البرامج الإنسانية والإنمائية وغيرها من البرامج، مثل صندوق بناء السلام وبرامج الحد من العنف المجتمعي.

ثامنا - الاستغلال والانتهاك الجنسيان

67 - سجل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ادعاءً واحدا بالاستغلال الجنسي، شمل دعوى متعلقة بإثبات الأبوة ومطالبة بنفقة طفل تورط فيها أفراد من بعثة سابقة. ولا يزال الانتهاك والاستغلال الجنسيان في هايتي، بسبب للحالة الأمنية والإنسانية الراهنة، يشكلان خطرا. والأمم المتحدة في هايتي متيقظة لخطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين المتزايدين وتتخذ خطوات للتصدي لهذه المسألة.

68 - وبتوجيه من نائبة الممثلة الخاصة والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية، عزز فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني في هايتي التزامهما بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، ووقّعا على "بيان التزام مشترك" بين الوكالات. وواصلت الشبكة المشتركة بين الوكالات لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وكبيرة موظفي حقوق الضحايا العمل معا لضمان وجود آليات موحدة لمعالجة الادعاءات وإنشاء مسارات للإحالة لتأمين تقديم رعاية جيدة للضحايا.

69 - واقتُرح مشروع جديد يهدف في المقام الأول إلى تقديم الدعم للأمهات وللأطفال الذين ولدوا نتيجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين على أيدي أفراد سابقين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وذلك في إطار الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وهو في انتظار الموافقة عليه. ومن المتوخى أن تتولى تنفيذ المشروع المنظمة الدولية للهجرة وأن يبدأ في حزيران/يونيه 2023. وفي غضون ذلك، وفي إطار القيود التي يفرضها تردي الحالة في هايتي، واصلت كبيرة موظفي حقوق الضحايا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري، التصدي لاحتياجات هؤلاء الأمهات والأطفال.

تاسعا - ملاحظات

70 - لا يزال العنف في هايتي يتصاعد، ولم تتمكن سلطات الدولة من الاستجابة بشكل كاف. وتشن العصابات هجمات تستهدف الشرطة والبنية التحتية للشرطة. ولا تزال الشرطة تعاني من نقص الموارد وتواجه صعوبات هائلة في كفاحها لمنع العصابات من إحكام قبضتها على البلد. ويساورني القلق من أن العصابات تستهدف الأطفال أيضًا، لا سيما من خلال تجنيد القصر. وتغادر أعداد كبيرة من الهايتيين البلد، ولا يزال انعدام الأمن يتسبب في نزوح السكان داخل هايتي. ولا تزال إمكانية الوصول إلى المساعدات الإنسانية والحصول على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، مقيدة، بما في ذلك خارج العاصمة، ولا سيما في مقاطعة أرتيبونيت. وبلغ انعدام الأمن الغذائي أعلى مستوياته على الإطلاق، حيث تم اعتبار 4.9 ملايين شخص في المرحلتين 3 و 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، وهو ما يزيد أربع مرات عن عام 2017. وهذه علامات واضحة على أن أزمة العنف، إذا لم تُعالَج على نحو كاف، ستستمر في الاشتداد، مع ما يترتب على ذلك من عواقب قد تدوم لأجيال. ومن الأهمية بمكان أن تحظى الجهات الفاعلة الطبية والتعليمية والإنسانية ومؤسساتها، إلى جانب الفئات السكانية الضعيفة، بما فيها النساء والأطفال، بالحماية والاحترام من جانب الجميع.

71 - وأشيد بالجهود المبذولة على الصعيد الدولي للتصدي لتصاعد العنف، بما في ذلك العنف الجنسي. وبينما يرحب الرأي العام ترحيبا واسعا بالتقدم المحرز بشأن تدابير الجزاءات المحددة الأهداف التي قررها مجلس الأمن، فإن استعادة سيادة القانون تعد أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لشعب هايتي لممارسة حقوقه السياسية والمدنية

72 - ويجب أن يمتلك شعب هايتي زمام حلول الأزمة وأن يقودها، ولكن حجم المشاكل من الضخامة بحيث يستلزم استجابة ودعم فوريين من المجتمع الدولي. وأكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى نشر قوة مسلحة متخصصة دولية، على النحو المبين في رسالتي المؤرخة 8 تشرين الأول/أكتوبر 2022 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/747). وإلى جانب الدعم الاستراتيجي والاستشاري الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لتعزيز قدرات الشرطة، يظل نشر هذه القوة حاسما لجهود السلطات

الوطنية الرامية إلى وقف العنف وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد شعب هايتي، واستعادة سيادة القانون، وتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية. ويجب أن تركز هذه الجهود الدولية لردع عنف العصابات وإعادة إرساء الأمن على المساءلة والاتقاء والحماية لكي تكون مستدامة وناجحة في نهاية المطاف، وهذا هو السبب في أهمية وجود نظام فعال للعدالة الجنائية.

73 - ويجب أن يقترن العمل للتصدي لعنف العصابات باتخاذ خطوات ملموسة لحل الأزمة السياسية، لئلا تستمر مؤسسات البلد في التآكل ويتحمل شعب هايتي المزيد من المعاناة. وتظل الجهود الرامية إلى تحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء وتحديد خريطة طريق مملوكة وطنيا من أجل تهيئة الظروف الأمنية والسياسية لإجراء انتخابات لاستعادة المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا ضرورية. ومن المأمول أن يساعد تنصيب المجلس الأعلى الانتقالي في تحقيق توافق الآراء المطلوب، لإيجاد مخرج من الأزمة السياسية.

74 - ولا يزال شعب هايتي يعاني من واحدة من أسوأ أزمات حقوق الإنسان منذ عقود ومن حالة طوارئ إنسانية كبرى. ومع ارتفاع عدد القتلى وتزايد المناطق الخاضعة لسيطرة العصابات المسلحة، وصل انعدام الأمن في العاصمة إلى مستويات مماثلة لمستويات البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة. وأبرزت زيارة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى هايتي مدى المعاناة الناجمة عن ارتفاع مستويات العنف الذي ترتكبه العصابات المسلحة التي أسفرت عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتفاقُم المصاعب الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة التشرد الداخلي، وتقييد حرية التنقل والحصول على الاحتياجات الأساسية.

75 - وبالتوازي مع الجهود الرامية إلى تعزيز الشرطة، يجب أيضا إيلاء أولوية أعلى لتعزيز النظام القضائي. فاستمرار احتلال المحكمة الابتدائية في بورت أو برنس منذ حزيران/يونيه 2022 يمثل رمزا غير مقبول للاختلالات الأساسية في القطاع القضائي. ولمكافحة الإفلات من العقاب، يجب أن تتوافر حماية خاصة لأولئك الذين يتعاملون مع الجرائم الخطيرة، بمن فيهم المدعون العامون والقضاة والشهود. ومن الضروري وجود نظام قضائي فعال للتصدي للفساد والإفلات من العقاب اللذين يغذيان دورة العنف. ويجب محاسبة المسؤولين بموجب القانون، بمن فيهم أولئك الذين يقدمون الدعم والتمويل للعصابات. ويمكّن تعيين قضاة في الآونة الأخيرة لملء المقاعد الشاغرة في محكمة النقض السلطة القضائية من الاستمرار في عملها خلال هذه الفترة من عدم الاستقرار المؤسسي. ومع ذلك، فإن هذه التعيينات التي تمت خارج الدستور تسلط الضوء على الحاجة الملحة لاستعادة الأداء الديمقراطي.

76 - وما زلت أقف إلى جانب شعب هايتي خلال هذه الأوقات العصيبة للغاية. وأقر بالجهود الشجاعة التي يبذلها الشركاء الوطنيون والدوليون الذين يواصلون العمل على تخفيف معاناة المجتمعات الضعيفة في مواجهة تزايد انعدام الأمن وتفشي جرائم العنف. وما زلت آمل أنه مع وحدة الهدف والتضامن وإلحاح الوضع، يمكن أن يكون هناك تغيير إيجابي وإصلاح مستدام في هايتي في المستقبل القريب.

77 - وأنوه باستمرار جهود وتفاني موظفي الأمم المتحدة في هايتي، تحت قيادة ممثلتي الخاصة ونائبة ممثلتي الخاصة. وأعرب عن امتناني للممثلة الخاصة السابقة، هيلين ميغير لا ليم، على خدمتها المتفانية لهايتي، وأرحب بماريا إيزابيل سلفادور وهي تتولى مهامها بوصفها ممثلتي الخاصة الجديدة لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.